

## وزير الصناعة لـ«الوطن»: هدفنا تشغيل كامل شركات القطاع العام والوزارة لديها كل يوم أفكار جديدة

محمد أحمد خبازي



بيّن وزير الصناعة زياد صياغ في لقاء خاص مع «الوطن» أجرته معه بحماة، وبعد يومين متتاليين من تفتّحه شركاتها الصناعية، أن هدف وزارة الصناعة ورؤيتها تشغيل كامل شركات ومنشآت القطاع العام الصناعي، إما بقدرات ذاتية، أو بالتشاركية مع القطاع الخاص أو المستثمرين من الدول الشقيقة والصديقة.

وأوضح أن واقع شركات القطاع الصناعي العام بحماة، هو جزء لا ينفصل عن واقع منطقتها بإغبار محافظات القطر، ففي الحرب الشرسة التي شنت على بلدنا، مُرّت عدة شركات وسرقت تجهيزاتها وألتها، وهو ما يرتب أعباء إضافية على القطاع الصناعي العام والخاص بشكل عام، فالتمهيد طال الطرفين. وقال الوزير: نحاول إعادة تشغيل المنشآت وإدخالها في العملية الإنتاجية من جديد، ورفع الطاقة الإنتاجية للشركات العاملة المتبقية، لزيادة المساهمة في الاقتصاد الوطني، وفي تحقيق معدلات بالأرباح تسهم بالناتج الإجمالي للاقتصاد الوطني.

### عمال وفروا مليارات نتيجة صيانة آلات

وكانت البداية بزراعة الثمنندر السكري، وتم تحميل وزارة الصناعة الفسّط الأكبر، بإجراء عقود الزراعة مباشرة بين شركة سكي تل وسلح والفلّاحين، واستلام المحصول وانتهاء بعملية التصنيع. وبلغت الإنتاجية من هذا المجال أيضاً توسيع الدائرة لباقي المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

وقال: وسعدنا لتأمين احتياجات شركات الألبان والكوسنرو، والبصل في سلمية حيث وجهنا الشركة للتعاقد مباشرة مع مزارعي البصل، لتأمين احتياجاتنا من المادة الأولية وتشغيلها بطاقتها القصوى والمطل، لتحقيق عوائد اقتصادية.

وعن الجديد في وزارة الصناعة أكد صياغ أن الوزارة كل يوم لديها ما هو جديد، وكل يوم تحاول بلورة أفكارها الجديدة وترجمتها على أرض الواقع، ضمن الإمكانيات المتاحة، مؤكداً أن توجهات الحكومة هي «التوسع بالقطاع الصناعي» و«الرفع في نوعية ومستمر دأشاً، والأفكار الإبداعية تظهر من خلال الحوار مع العمال وإدارات الشركات بعملية تكاملية، وأضاف: الهدف والرؤية لدى وزارة الصناعة، بتشغيل كامل منشآت القطاع العام الصناعي، إما بقدرات ذاتية، وإما بالتشارك مع القطاع الخاص أو المستثمرين من الدول الشقيقة والصديقة.

وعن رؤية الوزارة للقطاع الصناعي الخاص بيّن الوزير صياغ، أن حاله كحال القطاع العام الصناعي، فقد طالته الحرب والدمار ويحاول أن يؤهل نفسه، ويجدد منشآته.

وقال: نحن ننشط القطاع الخاص ونحفزه على العمل والإنتاج، من خلال تقديم كل التسهيلات الممكنة التي تمكنه من إنجاز منتج يدعم الاقتصاد الوطني.

### علي محمود سليمان

قال رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس لـ«الوطن» إن العمل يجري حالياً لإعادة تأهيل المنطقة الصناعية في السبيبة بفرق دمشق والتي تعد امتداداً لمنطقة فضلون الصناعية، موضحاً بأن العمل يجري حالياً لإعادة تأهيل منطقة السبيبة من دون تحديد موعد زمني للانتهاء من الصيانة والتأهيل، كون المنطقة تعرضت لتدمير وهمدم في العديد من منشآتها وتحتاج إلى إعادة إعمار، ويتم العمل حالياً على وضع خطط التأهيل وتحديد عدد العمال القابلة للتدريب وإعادة التأهيل بأسرع وقت، بالتوازي مع تحديد عدد المنشآت والمحال المتضررة بشكل أكبر. وأشار إلى أن الوضع الخدمي للصناعة قد تحسن في منطقة فضلون الصناعية، حيث يتم تأمين التيار الكهربائي وتقديم التسهيلات اللازمة من خدمات وبنية تحتية بهدف تسهيل عودة النشاط وتحريك عجلة الإنتاج، حيث تم تعبيد جزء من الطريق الرئيسي وعدد من الشوارع الرئيسية وتقديم خدمات النظافة وتأمين سيارات لجمع القمامة.

وأضاف: إن عدد الورش والمعامل الصغيرة العاملة حالياً في فضلون الصناعية أصبح أكثر من ألفي منشأة

وذلك بعد عودة أكثر من ٨٠٠ منشأة للعمل ضمن المنطقة الصناعية في فضلون، ويجري العمل على استكمال تلبية احتياجات المنشآت الصناعية من خدمات وتقديم المزيد من التسهيلات للصناعيين في المنطقة الصناعية لتشجيع عودة كل المنشآت وزيادة نشاطها من حيث سيجري استكمال تركيب المحولات الكهربائية وتقديم كافة التسهيلات من أجل عودة كل الصناعيين إلى المنطقة.

ولفت الدبس إلى أن هناك خطأ يقع فيه البعض باعتبارهم بأن العمال والمنشآت الصناعية الموجودة في فضلون الصناعية هي عامل كبرى وذات طاقات إنتاجية وتشغيلية كبيرة، حيث إن



للغاز الأول، وعلى إثر ذلك تمت مراسلة العديد من الشركات خارج سورية، ولاسيما الشركة الهندية المصنعة لإرسال فريق من الخبراء وإجراء أعمال صيانة لها، بسبب صعوبة وارتفاع تكاليف نقلها إلى خارج سورية، إلا أن الشركة الهندية والشركات الأخرى امتنعت عن إرسال الخبراء، ما دفع الشركة إلى الاستعانة بكوادرها المحلية في إجراء أعمال صيانة توعية لأول مرة في سورية، وهو ما وفر ٨ مليارات ليرة على الدولة، في حال التمكن من استيراد المحولة جديدة.

### تغيير نظام التحكم بشركة الإسمنت

وعن المبادرات الخلاقة وإنجاز الكفاءات الفنية الوطنية بشركة الإسمنت بحماة، بيّن مديرها العام علي جمبو أن الجهود الكبيرة للكوادر الفنية والإنتاجية، أتت إلى تجاوز الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على بلدنا، وذلك بالتعاون أساليب ومعدات وتجهيزات جديدة أثبتت فاعليتها وكانت بديلاً ناجحاً لمخيلاتها الأجنبية، وأسهمت في تخفيض تكلفة الإنتاج وتوفير مبالغ مالية كبيرة، وزيادة أرباح الشركة.

وأوضح أن كوادر وفني الشركة نجحوا في تنفيذ ٨ تجارب وفرت مئآت الملايين من الليرات على الدولة، وأدت إلى الاستفادة من الخبرات الخارجية والتجهيزات المستوردة.

ولفت جمبو إلى أن مبادرات عمال الشركة الإبداعية، شملت تغيير نظام التحكم بترتيب المواد الأولية من سلكي إلى لاسلكي في المعمل رقم ٣، والاستفادة من الطاقة الحرارية المنبعثة من مبرد الكلنكي في تسخين الفولون عبر المبادلات الحرارية، إضافة إلى تصنيع جئات مبدروبلوغة لمبرد الكلنكي بخبرات الشركة المحلية وبكفاءة عالية جداً، الأمر الذي أدى

## عودة ٢٠٠٠ منشأة للعمل في فضلون ومعظمها من المتوسطة والصغيرة

إلى أن إنتاج منطقة فضلون الصناعية من السلع والمنتجات يتم طرحه في السوق المحلي بالإضافة إلى وجود بعض الصناعات التصديرية مثل الألبسة والصناعات الكيماوية، التي تصدر لعدد من الدول. وبين الدبس بأن غرفة الصناعة تعمل على تقديم كل الدعم والتسهيلات والخدمات التي يحتاجها الصناعيون في المناطق الريفية والصناعية وغيرها من المناطق الصناعية في دمشق وريفها، ومنها مثلاً نحو ٧٠٠ منشأة صناعية ما بين متوسطة وصغيرة في منطقة الزبلطاني ويتم تقديم كافة التسهيلات لها وهي تعمل بطاقة إنتاجية جيدة.

## وزير الزراعة: لدينا عجز بمواد الشعير والنخالة والكسبة

### مدير الأعلاف: قرار استيراد الكسبة ضرورة

## وزير الزراعة: لدينا عجز بمواد الشعير والنخالة والكسبة

هناء غانم



أكد وزير الزراعة حسان قطنا أن مادة الكسبة أحد مكونات الخلطة العلفية التي تقدم لقطيع الثروة الحيوانية خاصة الأبقار مشيراً إلى أنه عملياً كان من المفروض أن يكون إنتاجنا هذا العام نحو ٩٧ ألف طن لكن ما حدث أن الفلاحين لم يقوموا بتسويق الإنتاج كاملاً للمؤسسات المعنية، كما كان متوقفاً وما تم تسويقه فقط ١٤,٥٠٠ ألف طن من القطن المحبوب وعملياً إذا تم فرز القطن المذكور عن البزير أصبحت الكمية ضئيلة جداً من كسبة القطن ولا تتجاوز ٧,٥٠٠ آلاف طن.

علمًا أن حاجتنا من الكسبة لتأمين المقتن العلفي المتاح للفلاحين يتجاوز ٩٨ ألف طن لذلك لجأت الحكومة إلى السماح باستيراد المادة لتخفيف نسبة العجز. وأضاف الوزير قطنا: إلا أنه لدينا في موضوع تأمين الشعير كعلف للثروة الحيوانية تحد آخر نظراً لارتفاع أسعار الشعير بشكل كبير وحالياً ليس لدينا أي رصيد متوفر من مادة الشعير في مؤسسة الأعلاف مبيّنًا أنه حتى النخالة فالكميات المسلمة المؤسسة الأعلاف والمطلحة مع الحظين لتأمين الحظين أولاً مشيراً إلى أن تأمين النخالة كان سابقاً هناك حصصية في توريد المادة من مؤسسة الحبوب إلى مؤسسة الأعلاف، حالياً أصبح حسب المحاق واليوم هناك قسم من المادة يتم توريدها للبيالة. وأضاف الوزير قطنا إنه لدينا عجز بكميات الشعير والنخالة وكميات كسبة القطن، وبالتالي المقتن العلفي بحاجة للدعم وأحدى وسائل الدعم هي السماح باستيراد الكسبة من بذور القطن.

وحول حاجة المؤسسة من النخالة أضاف الوزير قطنا إن حاجة مؤسسة المطاحن من المادة كانت تصل إلى ٤٧٠ ألف طن تسلّم كاملة إلى مؤسسة الأعلاف وتوزع ضمن المقتن العلفي لافتاً إلى أنه حالياً لا تستطيع تأمين ٢٠٠ مليون ليرة في حال استيرادها.

### يرفون الأسعار وعقوبات القانون لا تؤاّم الظروف

## «التموين»: التجار يضعون هامش «أمان» للتذبذبات

رامز محفوظ

عليها أجور النقل وغيره من التفتّات التي توضع لحين توزيع المادة في المحافظات، مبيّنًا أن النشرة الجديدة بتعميمها على كل دوائر حماية المستهلك في المحافظات المتابعين في الأسواق، مشيراً إلى أن مخالفة التسعيرة حالياً تتم على مراحل فإن كانت من بائع المرفق يتم تنظيم الضبط التموييني المناسب بحقه بعد مطابقة الأسعار مع قوانين الشراء وأن كانت مخالفة التسعيرة هذه من المنتج ٥٠ ألف ليرة ووصل سعر الضبطية إلى تسع ١٤٠ ليرة بدلاً من ١٧٥ ألف ليرة، وبالتسعة أسعار المرفق فقد وصل سعر العبوة سعة نصف كيلو لحدود ٨ آلاف ليرة وسعر العبوة سعة ٢٥٠ غراماً لحدود ٤,٥ آلاف ليرة.

وأشار بعض بائعي المواد الغذائية إلى أن الأسعار ترتفع أحياناً بين ساعة وأخرى وليس بين يوم وآخر وأحياناً يقوم مندوب شركات المواد الغذائية بإصدار نشرتين أو ثلاث نشرات باليوم الواحد لأسعار المواد الغذائية وأكد أحد الباعة أن أحد المندوبين زوده بنشرتين سعريتين للتمتة في يوم واحد ارتفع خلالها سعر المادة. وفي حال قيام التاجر بالتصريح عن المنتج الأساسي يتم تنظيم الضبوط اللازمة بحق المنتج، مؤكداً أننا نسعى إلى أن تكون قيمة الضبط التموييني بحق المخالف من المنتجين بأعلى عقوبة حالياً نتيجة عدم مواءمة العقوبات الواردة

في قانون حماية المستهلك مع الظروف الحالية وهذا ما يستدعي الاستعجال بإصدار قانون حماية المستهلك. ولفت إلى أننا عندما نتصل على التصريح المناسب باسم المنتج الأساسي من الحلقات الوسيطة يتم تنظيم التموييني بأعلى درجة بحق المنتج المخالف ألا وهو التعامل بفاوتير وهمية ووفق المادة العاشرة من قانون حماية المستهلك فاوتير الشراء وأن كانت مخالفة التسعيرة هذه من المنتج الأساسي يتم أخذ تصريح من بائع المرفق أو من بائع الجملة من أجل تنظيم الضبط المناسب بحق المنتج.

ولفت إلى أنه أحياناً يتم تنظيم ضبط بحق بعض بائعي المرفق عندما يكون غير قادرين على إعطاء تصريح باسم المنتج الأساسي. وأشار إلى أن هناك مطبات تقع بها أحياناً وهو أن أحد تجار المرفق أو الجملة لا يرغب بتقديم تصريح يتم من خلاله توفير المنتج الأساسي للمادة، لافتاً إلى أن متابعة ارتفاع سعر أي مادة تبدأ من عند المنتج الأساسي، منوهاً بأنه معرفة المنتج الأساسي للمادة، وهناك آخرون يخوفون من تنظيم الضبوط اللازمة بحق المنتج، مؤكداً أننا نسعى إلى أن تكون قيمة الضبط التموييني بحق المخالف من المنتجين بأعلى عقوبة حالياً نتيجة عدم مواءمة العقوبات الواردة

### مدير عام الصناعات الغذائية: جاهزون للتشغيل لغير من أي تاجر لديه زيت خامية.. وندرس استيراد بذور القطن

الوطن

أكدت ريم حلي مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية لـ«الوطن» أن المؤسسة قامت باستلام حصة كل من شركة زيت حماة وحلب وسكر حمص من البذور من مؤسسة الأقطان بنحو ٢٥٠٠ طن لكل شركة، لكن الإنتاج الموجود من البذور لا يكفي حاجة السوق المحلية وخاصة أن لفظها التجارية الداخلية على مستوى المحافظات ملحوظ فيها بشكل واضح كل حلقة من الحلقات التسويقية وأضيف

حلي إلى أن موسم القطن كان أكبر بكثير حيث كنا نستلم نحو ٢٠٠ ألف طن تقريباً سنوياً من البذور واليوم لا نستلم أكثر من ١٠ آلاف وهذا الموسم تم استلام ٧٥٠ طناً فقط لعدم وجود موسم للقطن هذا العام.

حلي أكدت أن المؤسسة قامت برفع كتاب إلى الوزارة تؤكد فيه على استيراد بذور القطن، موضحة أن المنتجين الأساسيين إضافة إلى السير من خلال مديريات الزراعة طلبت بتوزيع البذور الحكومية وخاصة من الاستيراد لأنه كما الاقتصادية من الاستيراد.



المدير العام المؤسسة ذكر أن كسبة القطن تعتبر غذاء أساسي للأبقار وتحافظ على صحة القطيع وتساهم في زيادة كميات الحليب المنتجة من الألبان والأجبان المعروضة من منتجات الثروة الحيوانية المطروحة بالأسواق، الأمر الذي من المفترض أن يساهم وينعكس إيجاباً على تخفيض الأسعار. وأضاف: إن هذه المادة كانت تستورد سابقاً، علمًا أنه كان لدينا كميات ومساحات كبيرة مزروعة بمحصول القطن. وسورية تعتبر من الدول المتقدمة بهذه الزراعة. وفي سياق متصل أكد المدير العام المؤسسة الأقطان زاهر عتال أن المؤسسة تنتج من بذور كسبة القطن، والكمية المتوقعة لهذا الموسم لا تتجاوز ٨٢٠٠ طناً وهي لا تكفي لتأمين حاجة السوق المحلية من زيوت القطن والكسبة العلفية.

### تردد في سوق الذهب

## وأجرة الصياغة اتفاق بين البائع والشاري

الوطن

عاد الذهب أسس ليسجل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالأسعار المرتفعة التي وصل إليها، حيث كان سعر غرام الذهب عيار ٢١/ قد وصل إلى ٢٢٠ ألف ليرة سورية، ليخفض أسس ويسجل ٢١٥ ألف ليرة سورية، كما انخفض سعر غرام الذهب عيار ١٨/ ليسجل سعراً بحوالي ١٨٤ ألف ليرة سورية.

وأوضح مصدر في جمعية الصياغة لـ«الوطن» بأن التقلبات السريعة في سعر الصرف لم تبق هناك هامش أمان إضافة إلى أن المصادر الأساسية للمنتجين الأساسيين لم تعد تعطي تسعيرة وأوقف بعض المنتجين الأساسيين المبيع من قبلها ما اضطر بائع المرفق إلى التوقف عن البيع وتسيلا سعر الضيف فإنه يخشى خسارة رأسماله ونسبة هناك إمكانية لإلزامه بالبائع وهو يخسر. وختتم بالقول إن فوضى التسعير التي تحصل حالياً سببها الترتيب ريفما يستقر السعر، وهو ما يؤدي بالسوق إلى الركود على الرغم من أن الأيام الحالية تعد موسماً للمصاغة مع حلول عيد الأدم واقتراب أعياد الفصح الجدید.

ولفت المصدر في جمعية الصياغة إلى أن الحديث عن قيام بعض الصياغة بالبائع بسعر أعلى من التسعيرة المحددة من جمعيات الصياغة غير دقيق لأن العمل يجري بشكل يومي على متابعة التبعيات والزام بعض الصياغة للبائع بالتسعيرة الرسمية دون أي زيادة، ولكن ما يحدث بأن أجرة الصياغة تختلف من محل إلى آخر، لأن العرف في السوق بأن أجرة الصياغة على مبيعات الذهب يتفق عليها بين الصانع والزبون، ولا تدخل جمعيات الصياغة تحديد أجرة الصياغة، وعليه فإن بعض الصياغة يقولون بأجرة أقلية لتحصين مبيعاتهم وبعض الأخر يرفعون أجرة الصياغة لتحقيق أرباح أعلى. وأشار المصدر إلى أنه يمكن لأي زبون مراجعة جمعيات الصياغة أو مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك لشرح على أي صانع يبيعهم بتسعيرة أعلى من التسعيرة الرسمية لمت تنظيم ضبط بحق الصانع المخالف واتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، لافتاً إلى أن جمعيات الصياغة تقوم بعمليات مشتركة مع مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك على أساسيات التجارة لتأكيد من الالتزام بالتسعيرة الرسمية وضبط أي حالات غش وتلاعب يمكن أن تجري.